

نتنياهوو يشهر سلاح «العرب فوبيا» لوأد حكومة غانتس الضيقة

تل أبيب - تنتهي الأربعمه مهلة تكليف رئيس تحالف «أزرق أبيض» الجنرال السابق بيني غانتس بتأليف حكومة في إسرائيل، وسط حملة تهويل غير مسبوقه يشنها زعيم حزب الليكود ورئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو من مغبة تشكيل حكومة ضيقة تدعمها القائمة العربية المشتركة في الكنيست. ويخشى نتنياهو من أن ينجح خصمه غانتس في التوصل في الفترة القليلة المتبقية إلى إقناع رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغور ليرمان بتشكيل حكومة أقلية تدعمها القائمة العربية، الأمر الذي يعتبر بالنسبة إليه كارثيا ليس فقط على الصعيد السياسي بل وحتى الشخصي حيث يواجه قضايا فساد من العيار الثقيل قد تدخله إلى السجن. ويفضل نتنياهو السير في انتخابات ثالثة، على الذهاب في حكومة لا تلي شروطه، سواء لجهة إقصاء حلفائه من الأحزاب الحريدية أو تقاسم رئاسة الحكومة مع غانتس.



وقال ليرمان الأحد «لقد وصلنا إلى اللحظة الحاسمة، الوقت يوشك على الانتهاء ولا بد من إنهاء الأكاذيب والتلاعب». وأضاف «خلال الحملة الانتخابية، ومنذ إعلان النتائج وعلى مدار 63 يوما، عدت ودعوت نتنياهو وغانتس إلى تشكيل حكومة وحدة، تعكس إرادة الناخب. نتنياهو تجاهل كل طلباتنا بالتفاوض، ومع غانتس الثقينا، لكن على ما يبدو أن الأمور لديه ضيقة وغير متينة».

وكلف ريفلين غانتس الشهر الماضي بتشكيل الحكومة الجديدة بعدما فشل نتنياهو في تشكيل حكومة بعد الانتخابات التي جرت في سبتمبر وكانت الفائز على نصف عام.

وكان حزب أزرق أبيض تصدر الانتخابات الأخيرة بحصوله على 33 مقعدا، متقدما بمقعد واحد على حزب الليكود، بزعم نتنياهو، إلا أن آيا من الحزبين لم يتمكن من تشكيل ائتلاف يضم له 61 مقعدا وبالتالي تشكيل حكومة أغلبية.

وجمع نتنياهو دعم 55 نائبا من أحزاب يمينية ودينية، بينما جمع غانتس تأييد 54 نائبا من أحزاب تنتمي إلى الوسط واليسار.

وحصل حزب ليرمان «إسرائيل بيتنا» على ثمانية مقاعد في الانتخابات الأخيرة، إلا أنه رفض دعم أي من نتنياهو أو غانتس، ويشكك كثيرون في فرضية دعم ليرمان حكومة ضيقة بدعم من الأحزاب العربية، خشية فقدان خزانه الشعبي، وبالتالي فإن سيناريو إعادة الانتخابات يبقى الأرجح حتى اللحظة.

انسحاب الصفدي يعمق الخلافات بين الحريري والتيار العوني

التيار الوطني الحر: سياسة الحريري قائمة على «أنا أو لا أحد»



الأزمة في لبنان تعود إلى المربع الصفير وسط تبادل التهم بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل حول من يتحمل مسؤولية انسداد أفق تشكيل الحكومة، يأتي ذلك فيما يتدحرج الوضع الاقتصادي بسرعة نحو حافة الانهيار.

بيروت - عادت الأزمة السياسية في لبنان إلى المربع الأول على خلفية إعلان وزير المالية السابق محمد الصفدي قرار سحب ترشيحه لرئاسة الوزراء، مع استمرار الاحتجاجات الشعبية المطالبة بحكومة تكنوقراط بعيدا عن مؤثي السلطة الحالية.

ويتقاذف كل من تيار المستقبل والتيار الوطني الحر المسؤولية عن حالة الانسداد الحاصلة، و«حرق» أسماء بينها الصفدي لإجندات سياسية ضيقة، وفي المقابل يسجل صمت من باقي الأطراف ومنها حزب الله وحركة أمل اللذان فشلتا محاولتهما في خلخلة الوضع ولم يعد بمقدورهما التحكم فيه، في حين تتفاقم أزمة السيولة النقدية، حيث خسر المصرف المركزي عشرة مليارات دولار خلال ستة أشهر.

وسحب وزير المال اللبناني السابق محمد الصفدي في وقت متأخر من مساء السبت اسمه كأحد المرشحين لرئاسة الحكومة قائلا، «من الصعب تشكيل حكومة متجانسة ومدعومة من جميع الأفرقاء السياسيين».

وكان الصفدي أول مرشح بدأ أنه يحظى ببعض الإجماع بين الأحزاب والطوائف اللبنانية منذ استقالة سعد الحريري من رئاسة الوزراء في 29 أكتوبر تحت ضغط احتجاجات حاشدة ضد النخبة الحاكمة.

لا أحد في الخارج، بما في ذلك الولايات المتحدة، يريد التدخل بجديّة لوقف مسلسل الانهيارات الجارية في لبنان

ورفض رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري الاتهامات الموجهة إليه من قبل التيار الوطني الحر، والتي تحمله مسؤولية انسحاب الصفدي. وقال بيان صادر عن مكتب الحريري، الأحد، «منذ أن طلب الوزير السابق محمد الصفدي سحب اسمه كمرشح لتشكيل الحكومة الجديدة، يعنى التيار الوطني الحر، في تحميل الرئيس سعد الحريري

مسؤولية هذا الانسحاب، بحجة تراجعته عن وعود قطعها للوزير الصفدي وبتهمة أن هذا الترشيح لم يكن إلا مناورة مزعومة لحصر إمكانية تشكيل الحكومة بشخص الرئيس الحريري».

وأوضح البيان أن «جيران باسيل هو من اقترح، وبإصرار، مرتين اسم الوزير الصفدي، وهو ما سارع الرئيس الحريري إلى إبداء موافقته عليه، بعد أن كانت اقتراحات الرئيس الحريري باسماء من المجتمع المدني، وعلى رأسها القاضي نواف سلام، قد فوبلت بالرفض المتكرر أيضا. ولا غرابة في موافقة الرئيس الحريري على ترشيح الوزير الصفدي الذي يعرف القاضي والداني الصداقة التي تجمعهم به والتي جرت ترجمتها في غير مناسبة سياسية».

واعتبر «أن سياسة المناورة والتسريبات ومحاولات تسجيل النقاط التي ينتهجها التيار الوطني الحر هي سياسة غير مسؤولة مقارنة بالأزمة الوطنية الكبرى التي يجتازها بلدنا، وهو لو قسام بمراجعة حقيقية لكانت عن انتهاز مثل هذه السياسة عديمة المسؤولية ومحاولاته المتكررة للتسلل إلى

السلطة في واد... والشعب في واد آخر

ويثير هذا الكباش الحاصل بين المستقبل والتيار الوطني الحر الخشبية من استمرار الأزمة، في ظل وضع اقتصادي لا يحتمل المزيد من التأجيل. وقال مصدر سياسي كبير، «وصلنا إلى طريق مسدود الآن. لا أعرف متى ستفرج الأوضاع ثانية. الأمر ليس سهلا...».

وكان الحريري قد ربط تكليفه مجددا بتشكيل حكومة بجملة من الشروط من بينها خروج الأصوات النافرة في إشارة إلى رئيس التيار الوطني الحر جيران باسيل، الذي يتولى حاليا حقيبة الخارجية في حكومة تصريف الأعمال. ورد التيار الوطني الحر على بيان الحريري بالقول، «أصبح واضحا أن سياسة الرئيس الحريري لا تقوم فقط على مبدأ «أنا أو لا أحد» على راس الحكومة، بل زاد عليها مبدأ آخر وهو «أنا ولا أحد» غيري في الحكومة، وذلك لدليل إصراره على أن يترأس هو حكومة الاختصاصيين».

ودعا التيار الوطني الحر الحريري إلى «التعالي عن أي خصام سياسي، خاصة وأنه يفتعله معنا على قاعدة «ضربني ويك، سبقتي واشتكتي»، فقد فعل فعلته وسارع إلى الإعلام، ولذا ندعوه أن يلقينا في الجهود للاتفاق على رئيس حكومة جامع لكل اللبنانيين».

ويذكر مصدر مطلع أن لا أحد في الخارج، بما في ذلك الولايات المتحدة، يريد التدخل بجديّة لوقف مسلسل الانهيارات في لبنان، لكن واشنطن تأمل في أن تنجح الانتفاضة في فرض حكومة خالية من حزب الله.

وقال المدير العام لدائرة الإحصاء قاسم الزعيبي إن نسبة الفقر لا تتجاوز 15.7 بالمائة، وأن التقارير والمعايير الدولية والتي

فيها الأردن كل من مصر وموريتانيا في معدلات الفقر، مشددة على أن نسبة الفقر في المملكة هي الأقل على المستوى العربي.

خزينة الدولة. ويبدو أن الخيار الثاني الذي كان اجباريا، لن يحقق المطلوب في ظل وجود «قوى الشد العكسي»، على حد تعبير هيئة النزاهة والمحاسبة، واقتصاد يقوم على القطاعات الهشة، وهذا ما قد يعنى أن الأردن مرشح لأن يشهد هزات اجتماعية جديدة.

وبالتوازي مع المحاولات البائسة لإعناش الوضع الاقتصادي تعدد مؤسسات الدولة في كل مرة إلى التلميح أو الإيحاء بوجود قوى خارجية تربص بأمن الأردن واستقراره الاجتماعي، فيما يبدو لإثارة الخوف في الشارع من مغبة الإقدام على أي خطوات تصعيدية، خاصة مع اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات في الجوار (العراق مثلا).

وسارعت الحكومة، مظلما هو متوقع، إلى التشكيك عبر دائرة الإحصاءات العامة في حقيقة الأرقام التي صدرت عن إحدى المواقع الإخبارية والتي يقدم

تنافس الأردن مع اليمن على المراتب الأولى في نسب الفقر يجرع عمان

مكانته بالنسبة لهامش الفقر المدقع، وتشير النتائج إلى أن عدد الأفراد الفقراء لا يتجاوز 8 آلاف حالة.

وتكتشف ردود الأفعال من الأرقام التي كشف عنها الزعيبي عن شكوك كبيرة في صديقتها، ذلك أن النسبة الإجمالية المعلنة وهي 15 بالمائة لا تتناسب والرقم 8 آلاف، هذا إلى جانب أن الإحصائية التي استند إليها تعود إلى العام 2017.

وقال النائب معز أبوroman في تغريدة الأحد على «فايسبوك» «بالأردن يتجاوزون 76 بالمائة من السكان، جميعهم من ذوي الدخل المحدود جدا والذي يقترّب من نسب الفقر أو يتجاوزها بحسب عدد أفراد الأسرة و هؤلاء يتجاوزون مليون عائلة على أقل تقدير!»

واعتبر الإعلامي الأردني محمد سويدان في تغريدة على موقعه على «تويتر» أن الإحصائيات التي قدمتها دائرة الإحصاء هي «محاولة للتخفيف من الانتقادات الشعبية لسياسات الحكومة الاقتصادية.. فالهدف واضح، الحكومة تقول أن أوضاعنا حلوة ولا يوجد لدينا فقر.. الواقع يكذب كل التصريحات الحكومية بهذا الخصوص».

وتساءل أحد النشطاء «ربما يقصد (الزعيبي) 7 آلاف من يموتون سنويا أو يتوقع موتهم قريبا بسبب الجوع؟».

تستند في الغالب إلى أرقام الدائرة، تؤكد أن الوضع المعيشي في المملكة ما زال محافظا على



الشارع تتقاذفه الأرقام

وقال المدير العام لدائرة الإحصاء قاسم الزعيبي إن نسبة الفقر لا تتجاوز 15.7 بالمائة، وأن التقارير والمعايير الدولية والتي

فيها الأردن كل من مصر وموريتانيا في معدلات الفقر، مشددة على أن نسبة الفقر في المملكة هي الأقل على المستوى العربي.

خزينة الدولة. ويبدو أن الخيار الثاني الذي كان اجباريا، لن يحقق المطلوب في ظل وجود «قوى الشد العكسي»، على حد تعبير هيئة النزاهة والمحاسبة، واقتصاد يقوم على القطاعات الهشة، وهذا ما قد يعنى أن الأردن مرشح لأن يشهد هزات اجتماعية جديدة.

وبالتوازي مع المحاولات البائسة لإعناش الوضع الاقتصادي تعدد مؤسسات الدولة في كل مرة إلى التلميح أو الإيحاء بوجود قوى خارجية تربص بأمن الأردن واستقراره الاجتماعي، فيما يبدو لإثارة الخوف في الشارع من مغبة الإقدام على أي خطوات تصعيدية، خاصة مع اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات في الجوار (العراق مثلا).

وسارعت الحكومة، مظلما هو متوقع، إلى التشكيك عبر دائرة الإحصاءات العامة في حقيقة الأرقام التي صدرت عن إحدى المواقع الإخبارية والتي يقدم